دور غرف الصناعة التقليدية والحرف
في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

أ./ أيت سعيد فوزي*

Abstract:

Ce travail a pour thème l'artisanat en Algérie et la stratégie de son développement, avec une attention sur l'un des mécanismes spécifiques pour la mise en œuvre de cette stratégie, qui est le mécanisme des chambres de l'Artisanat et des métiers.
nous avons étudié la structure des chambres de l'Artisanat et des métiers, comme l'un des mécanismes mis en place en Algérie pour développer le secteur de l'artisanat, avec l'exposition de leur conception et les causes de leur création, ainsi que leurs Spécialisations et leur organisation. Cet article traite aussi la participation des chambres de l'Artisanat et des métiers dans le développement des Activités des artisans.

Les mots clés: Artisanat, **A**rtisan, **C**hambres de l'Artisanat et des métiers**.**

ملخص:

يعالج المقال موضوع قطاع الصناعة التقليدية والحرف واستراتيجية ترقيتها، مع التركيز على إحدى الآليات المحددة لتنفيذ هذه الترقية وهي آلية غرف الصناعة التقليدية والحرف.
تناولنا بعد هذا التقديم مسعى غرف الصناعة التقليدية والحرف، كإحدى الآليات المطبقة في الجزائر لترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، بالتعرض لمفهومها وأسباب نشأتها، واختصاصاتها وتنظيمها، كما تناول المقال مساهمة غرف الصناعة التقليدية والحرف في ترقية نشاطات حرفيي القطاع.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية والحرف، غرف الصناعة التقليدية والحرف، الجزائر.

* طالب دراسات عليا - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة في الجزائر
1-1) مدخل لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف
1-2) مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر
1-3) واقع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر
2) غرف الصناعة التقليدية والحرف وترقية النشاطات في الجزائر
2-1) ترقية الموارد البشرية
2-2) التظاهرات الوطنية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف
2-3) ترقية نظام المعلومات
خاتمة

مقدمة:

يعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الإقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محوراً أساسيا للتنمية الاقتصادية بها، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتل مكانه هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فإلى جانب كونه أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة، كما يعتبر القطاع أيضا موفّرا هاما للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قطاعا تنمويا هاما، غير أن الاهتمام بالقطاع بصفته قطاعا اقتصاديا واعدا تأخر بسبب تأثره بالأزمتين الاقتصادية والأمنية اللتان عرفتها البلاد خلال السنوات الثمانينيات والتسعينيات، وأوشك بذلك على فقدان موارده المادية والبشرية التي تحولت الكثير منها إما لقطاعات التجارة أو العمل المأجور أو العمل الموازي. إلا أن تزايد الالتزامات الملقاة على عاتق الدول المعاصرة في تنظيم القطاع والتي جعلت الوفاء بهذه الالتزامات أمرا عسيرا ينوء به كاهلها منها الإرشاد، التأطير والتكوين، قد استوجب إعادة تنظيم القطاع وخصوصا من حيث الهيكلة التي تسهر على تنظيم نشاط الحرفيين من

خلال التنازل لصالح التنظيمات المهنية خاصة الغرف المهنية عن بعض هذه الالتزامات بمنحهم بعض سلطات من القانون العام وإشراكهم في تسير هذه الهيئات.

يشكل إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف الانطلاقة الأولى في إعادة الاعتبار للقطاع وإقامة اللبنات الأولى لنظام المعلومات، حيث كان دور لهذه الغرف في تأسيس أنويه من الحرفيين الناشطين قصد الاستماع إلى انشغالاتهم والتفكير الجماعي مع أصحاب المهنة الحقيقيين قصد رسم مستقبل القطاع.

وعليه ولإثراء هذا المقال، نطرح التساؤل: **هل تنظيم الحرفيين في غرف الصناعة التقليدية والحرف استطاع أن يشكل هيئات يمكن أن تمثل الشريك الأمثل لسلطات العمومية في تنفيذ برامجها الترقوية؟ وهل تنظيم ومهام الغرف باستطاعتها أن تحقق الأهداف المسطرة في إطار هذه البرامج الترقوية؟**
وبهدف الإجابة على إشكالية البحث سوف نقوم بصياغة الفرضية الرئيسية: **تعتبر غرف الصناعة التقليدية والحرف منتديات لتنظيم المهن.**

1) الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة في الجزائر:

تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 5 منه أنّ "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف"[1].

1-1) مدخل لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف:

تعدّ الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة التي يعول كثيرا عليها في تنمية الاقتصاد[2]، والتي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاط يحوي 338 حرفة[3].

كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف:

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في[4]:

الحرفي الفردي:

يُعرّف على أنّه: "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".

تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر 96-01 وعرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي..."

مقاولة الصناعة التقليدية والحرف:

تم إدراج مفهوم المقاولة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه، ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

مقاولة الصناعة التقليدية:

هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- وإدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:

تتوفر فيها نفس شروط مقاولة الصناعة التقليدية بإستثناء:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- وتشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.

وخصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

إن تحديد خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد أمرا ضروريا هذا القطاع وتمييزه عن غيره، وباعتبار أن القطاع يندرج ضمن الصناعات الصغيرة، فذلك يجعلها تشترك مع هذه في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها في:

- سهولة وبساطة متطلبات إنشاء مشروع حرفي، لانخفاض رأسمال تأسيسها واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وموارد محلية[5]؛
- عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بشخصية صاحب المشروع الذي يهتم بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، فهو الممول والمنتج والبائع والمسوق لمنتجاته[6]؛
- انخفاض تكلفة الفرصة لليد العاملة: أي أن النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية وهكذا يمكن بأقل من الاستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل؛
- ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي، راجع ذلك إلى صغر حجم الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدى أفراد العائلة[7]؛
- البعد الثقافي، الحضاري، الاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي: لانه يرتبط بالسمات النوعية لحياة الشعوب ونظامها وتقاليدها وشخصيات أفرادها، كما أنه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواء كانت بدائية أو متحضرة، إضافة لأنه يُعد مصدراً للاسترزاق والاستقرار الاجتماعي[8]؛
- صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية: بما أن المنتج التقليدي مركب من ثلاث مركبات أساسية مواد أولية، رموز وتقنية عمل، فإن تفاعل هذه المركبات هو الذي يضع المنتج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث، وبتطبيق مفهوم الجودة يفقد المنتج أصالته[9]؛
- ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى لان منتجاته أحد الموارد الرئيسية في السياحة الثقافية من خلال كونه عنصرا جاذبا للسياحة المدرة للعملة الأجنبية؛
- انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط؛
- وجزء من تركيبة القطاع غير الرسمي، إذ نجد أن نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء دون التصريح.

1-2) مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات أملتها الظروف والتحولات التي عرفتها كل من الساحتين الوطنية والدولية على كافة الأصعدة، وقد رافق هذا التحول قيام

الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، التي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات. ولهذا سنقوم بتقسيم مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في هذه الفترة حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة.

المرحلة الأولى (1962-1969):

في هذه الفترة قامت الحومة الجزائرية بإصدار العديد من المراسيم المتابعة تحت عنوان التسيير الذاتي، بدأ من 22 أكتوبر 1962، وأصبحت الأملاك الشاغرة مسيرة من طرف الدولة بواسطة لجان عمومية لتسييرها وتنظيمها بعد صدور مرسوم مارس1963، ما يعبر لأول مرة عن التوجه الاشتراكي بقرار من الحكومة قائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، كما شُرع في عمليات التأميم التي تمس القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد ولكن مست فقط التجار والحرفيين الصغار، ولم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بصفة شاملة ومنسقة، إذ ركّز النموذج التنموي في الجزائر على إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على غيره من القطاعات لهذا لم يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من بين الأولويات التنموية آنذاك فلم تكن هناك لا قوانين ولا تشريعات صارمة تنظيم القطاع[10].

في إطار التنظيمي:

مثلت الخطوة الأولى للاهتمام بالقطاع في هذه الفترة في إنشاء مديرية الصناعة التقليدية بموجب الأمر 62-25 الصادر في أوت 1962، هذه الأخيرة تم إدراجها تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة وأوكل لها مهام تطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية وتطوير أشكال التعاون الإنتاجي الحرفي وتزويده بالدعم التقني والمالي[11].
وفي سنة 1963 أنشئ الديوان الوطني للصناعة التقليدية (ONATA) والذي يتكفل بتحديد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية الجزائرية، خاصة ما يتعلق بمجال التموين وتسويق المنتجات ومراقبة نوعيتها لاسيما تلك الموجهة نحو للتصدير، بالإضافة إلى مركز للمساعدة التقنية للصناعة التقليدية (CATA) المكلف بالمساعدة التقنية للحرفيين فيما يخص وسائل الإنتاج والتجهيزات[12]، وفي مارس من نفس السنة ألحقت الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، في حين تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة سنة 1964 بالقرار الوزاري المؤرخ في 25 ماي 1964، ومن ثّم تّم إلحاق مديرية الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة سنة 1965 بالمرسوم 65-136[13].

وفي إطار الدعم المالي:

بسبب السياسة التنموية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة المشجّعة للقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات خصوصا الزراعة، نتج عن تبعية الدولة للخارج في مجال الغذاء ما أدى إلى ارتفاع المديونية وازدياد خدمة الدين كنسبة من الصادرات وبالتالي

إلى عجز الدولة عن تمويل أنشطتها الاستثمارية، لهذا فقد كانت الآلية الوحيدة لمنح القروض للحرفيين تتم عن طريق المجلس الجزائري للقرض الشعبي منذ 1961، هذا الأخير يقدم ثلاثة أنواع من القروض تتمثل في (قروض بفائدة منخفضة، إجازات للتجهيز غير معوّضة، قروض خاصة بوسائل الإنتاج)، ثم ألغيت هذه الآلية سنة 1963 وأصبح حرفيو القطاع مجبرين على اللجوء للأشكال التقليدية من طرف المصارف كغيرهم من الأعوان الآخرين، ما يعكس درجة التهميش التي كان يعانيها القطاع آنذاك[14].

- **المرحلة الثانية (1970-1980):**

عرفت هذه الفترة توجّهات اشتراكية مطردة في النشاط الاقتصادي من تأميم وتأسيس شركات وطنية عامة وتميزت هذه المرحلة بالتخطيط المصرفي وأسندت عملية تمويل المشاريع الاستثمارية إلى البنك المركزي والخزينة العمومية، كما تم اعتماد المخطط الرباعي الأول (1970-1973) مما أدى إلى ظهور حيوية اقتصادية ضخمة جعلت الدولة تغّير سياستها التنموية بهدف سيطرة أكثر على النشاط الاقتصادي[15] وهو ما كان له أثر إيجابي على قطاع الصناعة التقليدية والحرف من حيث[16]:

- تزويد القطاع بالهياكل القاعدية: لتحكم أفضل في القطاع وتزويده بمختلف الوسائل والأدوات اللازمة لتنميته تم إنشاء:
  - المؤسسة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) التي حلت محل الديوان الوطني للصناعة التقليدية (ONATA) بعد حله سنة 1971 تهدف للقيام بجميع العمليات التي ترمي لتنمية الصناعة التقليدية.
  - إنشاء ورشات إنتاجية في مختلف قطاعات النشاط بالإضافة إلى وضع مؤسسات عمومية متخصصة على المستوى الولائي.
  - وضم الحرف لمديرية الصناعة التقليدية سنة 1973 بعد أن كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI) وبذلك أصبحت تسميتها مديرية الصناعة التقليدية والحرف تقع تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة.
- وتوجّه نحو تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية والحرف: حيث شهدت الفترة ما بين (1967-1973) إنجاز 67 مشروع إستثماري في القطاع، من ذلك الوقت لم تشهد عمليات الاستثمار تزايدا ملحوظا بسبب صغر سوق الصناعة التقليدية وتفاديا لمشكلة بيع المنتجات، ففي الفترة (1974-1976) تم إنجاز 22 مشروع استثماري كما وضعت مراكز للبيع لتسهيل عملية التسويق.

- **المرحلة الثالثة (1981-1991):**

تزامنت هذه المرحلة مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث تم إدخال تصحيحات وتعديلات لازمة لحل المشاكل التي صادفتها المخططات السابقة والعمل على تحقيق التنمية الشاملة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك أصدرت توجيهات للسياسة الاقتصادية خلال مرحلة تطبيق هذا المخطط، من بين نصوصها: تشجيع الصناعات المنتجة، تشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية، البحث عن مصادر أخرى للتصدير خارج قطاع المحروقات، إصلاح القطاع الصناعي العمومي بتقسيم الشركات إلى مؤسسات أصغر حجما لتسهيل التحكم في تسييرها[17]. وبهذا برز قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة باعتباره شكلا من أشكال الاستثمار الفردي، وفي محاولة من الدولة لإعادة هيكلة القطاع تم وضع أطر تنظيمية وتشريعية تتمثل في:

- ضم القطاع إلى وزارة الصناعات الخفيفة حدد ذلك بموجب المرسوم 80-16 المؤرخ في 31 جانفي 1980؛
- القانون الأساسي للحرفي حيث تم ولأول مرة إصدار القانون 82-12 المتضمن القانون الأساسي للحرفي والذي تضمن تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية، إلى جانب تعريف وتنظيم التعاونية الحرفية وكذا المقاولة الحرفية، ما يبين رغبة الدولة في دعم وتنمية النشاطات الحرفية بعد تأكد نجاعتها؛
- وإصدار المرسوم 83-550 الخاص بتنظيم سجل الصناعة التقليدية اليدوية والحرف، وينقسم إلى سجل الصناعة اليدوية والذي يسجّل فيه الحرفيون الفرديون وسجل الحرف ويسجّل فيه التعاونيات الحرفية، إذ يترتب عن هذا التسجيل مباشرة التسجيل في السجل التجاري، وإصدار المرسوم 83-551 الخاص بكيفية إعداد الفهرس الوطني للحرفيين والتعاونيات، والمرسوم 88-230 المتضمن إعادة تنظيم سجل الصناعة اليدوية والحرف على أن يتم مسكه من طرف المجالس البلدية بدل الوالي، والقانون 88-16 المؤرخ في 1988/05/10 الذي يعدّل ويتمم القانون 82-12 والمتضمن القانون الأساسي للحرفي.

غير أنّ الاقتصاد الجزائري تعرّض لأزمة بترولية سنة 1986 كان لها تأثير على قطاع الصناعة التقليدية، فتعرّض القطاع لهزة عنيفة بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنه 1987 ما أدى إلى فقدان تأطير القطاع خصوصا في مجال التموين، كما تم تحويل وصاية القطاع سنة 1990 إلى قطاع السياحة ليصبح تابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم الرئاسي 92-307 المؤرخ في 19 جويلية 1992[18].

المرحلة الرابعة (1992-2002):

عقب نهاية الثمانينيات عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية خاصة بعد مظاهر الضعف والجمود التي أبدتها سياسة التخطيط المركزي والتي أسفرت عن توجّه السياسة الوطنية نحو اقتصاد السوق، هذا التحوّل رافقته تغيرات على مستوى البنية الاقتصادية بالانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي أو مستوى إعادة تنظيم أجهزة الدعم التأطير، من ثم بدأت عملية التفكير الجدي في هيكلة القطاع وإعادة تأطيره بشكل يراعي خصوصياته لذلك شهدت هذه المحطة إصدار جملة من التشريعات وتحقيق مجموعة من الانجازات.

في إطار التنظيم وتأطير:

بهدف تأطير الحرفيين تم إنشاء كل من:

- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والغرف الجهوية بموجب المرسوم التنفيذي 92-10 المؤرخ في 09 جانفي 1992 وتُعدّ منتدى لتمثيل المهن الحرفية والدفاع عن مصالح الحرفيين، حيث تم إنشاء 8غرف جهوية تحت وصاية مديريات المناجم والصناعة، ليصبح عددها 20 غرفة سنة 1997 تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية في جوان 1997.
- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي 92-12 المؤرخ في 09 جوان 1992 تهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلقة بالصناعة التقليدية وترقيتها وتنشيطها وتوجيهها.
- إنشاء الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي 93-06 المؤرخ في 02 جانفي 1993.
- وإنشاء المصالح الخارجية لوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية وهذا بإنشاء 48 مديرية ومفتشية للسياحة والصناعة التقليدية تسعى نحو تعزيز التأطير المحلي.

في الإطار التشريعي:

كانت البداية سنة 1996 بصدور الأمر الرئاسي التوجيهي 96-01 الذي يضع الخطوط العريضة التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، بتحديد تعريف دقيق وشامل للقطاع وتنظيم كيفية ممارسة الأنشطة الحرفية وقواعدها ومجالاتها وكذا واجبات الحرفيين وامتيازاتهم. وفي سنة 1997 تم إصدار المرسوم التنفيذي 97-99 المؤرخ في 29 مارس 1997 الذي يتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مراسيم أخرى التي تضمن أحسن تنظيم للقطاع.

وفي إطار الإجراءات التحفيزية:

ترسخ لدى السلطات بأن الصناعة التقليدية والحرف هي قطاع يمن الاتكال عليه فسعت إلى تطويره من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير نجملها في ما يلي:

- تطبيق الرسم على القيمة المضافة المخفض 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية؛
- تمكن الحرفيين من الحصول على العملة الصعبة والتي تستخدم في استيراد احتياجاتهم من المواد الأولية والمشاركة في عدة معارض دولية؛
- تعزيز العمل القطاعي الجماعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية؛
- وتنظيم المسابقات واستحداث جوائز الصناعة التقليدية لترقية المنتج التقليدي وحمايته.

وقد سمح العمل طيلة هذه الفترة من تعميق الفكر بمدى فعالية القطاع وقدراته على تزويد النسيج الاقتصادي الوطني بمؤسسات تساهم في الناتج الداخل الخام للبلاد وفي توفير مناصب شغل وتقليص البطالة وتدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التوازن الجهوي، ما جعل السلطات الجزائرية تدمجه مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2002.

والمرحلة الخامسة من 2003 إلى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه المرحلة هي ضم قطاع الصناعة التقليدية والحرف الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا) ووضع إستراتيجية تنمية للقطاع في 18 جوان 2003 سمّيت بـ "**مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010**" وهي مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية والتقنية والمالية إلى جانب النتائج المتوقعة من جراء تنفيذها، تّم تحديدها بعد التشخيص وفحص شامل للقطاع ثم تسطير الأهداف المرجوّ تحقيقها من أمثلة مستخلصة من تجارب مختلف البلدان.

1-3) واقع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر:

عملت الدولة بهدف تغطية المكانة الاقتصادية التي أصبحت تتمتّع بها المؤسسات الحرفية ببلادنا على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تندرج ضمن سياسة الدولة وإستراتيجيتها المخصّصة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تستفيد المؤسسات في إطار الإستراتيجية الموضوعة من مجموعة من التدابير والآليات والبرامج، التي من شأنها المساهمة أولا في الحفاظ على النسيج القاعدي من المؤسسات ذات

الطابع الحرفي، وكذا تحفيز الاستثمارات في القطاع من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه، أسفرت هذه الإجراءات عن تسخير هيئات عديدة لتقديم الدعم المالي والقرض، إضافة إلى وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الابتكارات في مجال التسيير والتطوير، إلى جانب ذلك حضيت الأعمال التسويقية والترويجية بنصيبها من الاهتمام، وتم في نفس الإطار وضع الشروط التي يتم على إثرها منح تسمية صناعة تقليدية جزائرية وكذا علامة الدمغة لمنتجات الزرابي ومثيلاتها[19].

على الرغم من النتائج المثمرة المحقّقة في إطار الإستراتيجية الموضوعة، غير أنّ المؤسسات الحرفية لا تزال تعرف جملة من الصعوبات، إذ تشير الدراسات والأبحاث الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تعرّضها للعديد من الصعوبات التي تُعرقِل نشاطها في الأجل القصير وتهدّد نموّها وبقائها في الأجل الطويل، ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة الحرفية وتحدّ من تنميتها في[20]:

- ضعف في الإطار القانوني؛
- تأطير غير كاف للقطاع، مشاكل التموين بالمواد الأولية؛
- غياب روح المقاولاتية لدى الحرفيين؛
  إشكالية تصدير المنتجات؛
- نوعية المنتجات والخدمات المقدمة تحتاج إلى تحسين؛
- نوعية التكوين وقدراته تتطلب التحسين، مشاكل التسويق المنتجات منتشرة بصفة كبيرة؛
- وضعف عمليات الإعلام والاتصال، ضعف التحفيز الجبائي.

جعلت هذه الصعوبات من المؤسسات الحرفية مؤسسات ذات مردودية ضعيفة وغير متكيّفة مع المستجدات، أو بمعنى أدق أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف انتقلت إليه نفس معضلة القطاع الصناعي بمؤسساته الكبيرة، إضافة إلى الأزمات التي تعرض لها قطاع الصناعة التقليدية التي أفقدته موارده البشرية التي تحول الكثير منها إما لقطاعات التجارة أو العمل المأجور أو العمل الموازي. الأمر الذي دفع بالدولة نحو السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة للقطاع ووضع حد للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الحرفية، عن طريق إحداث آلية جديدة لترقية القطاع المتمثلة في غرف الصناعة التقليدية والحرف، لدى يشكل إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف الانطلاقة الأولى في إعادة الاعتبار للقطاع وإقامة اللبنات الأولى لنظام المعلومات، حيث كان دور لهذه الغرف في تأسيس أنويه من الحرفيين الناشطين قصد الاستماع إلى انشغالاتهم والتفكير الجماعي مع أصحاب المهنة الحقيقيين قصد رسم مستقبل القطاع.

ولأسباب تاريخية تتعلق بالنموذج التنموي الجزائري الذي كان يعتمد على الصناعات المصنعة، فقد تعرض قطاع الصناعة التقليدية إلى وضعية تهميش نسبية رغم أن الدولة كانت قد أنشأت العديد من مؤسسات الصناعة التقليدية. لقد زادت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والسنوات التي أعقبتها من تأثر الصناعة التقليدية نتيجة تقلص تموين السوق الوطنية بالمواد الأولية والتجهيزات المستعملة في هذا القطاع[21].

تعرض القطاع لهزات عديدة، أفقدته موارده البشرية التي تحول الكثير منها إما لقطاعات التجارة أو العمل المأجور أو العمل الموازي. لدى يشكل إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف الانطلاقة الأولى في إعادة الاعتبار للقطاع وإقامة اللبنات الأولى لنظام المعلومات، حيث كان دور لهذه الغرف في تأسيس أنويه من الحرفيين الناشطين قصد الاستماع إلى انشغالاتهم والتفكير الجماعي مع أصحاب المهنة الحقيقيين قصد رسم مستقبل القطاع[22].

✣ تعريف غرف الصناعة التقليدية والحرف:

أنشأت غرف الصناعة التقليدية والحرف الولائية عام 1992[23]، وأعيد تنظيمها في 1997[24]، يحدد هياكلها وتنظيمها، عرفت الغرف حسب هذا المرسوم على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة التقليدية.
تعد الغرف منتدى حقيقي لتمثيل المهن الحرفية على المستوى المحلي وفضاء يجمع ما بين الإدارة والحرفيين وممثليهم وهي بذلك تعمل كهياكل مخول لها أحقية متابعة الانشغالات والاهتمامات التي يراها الحرفيون جديرة بالبحث والدراسة وتمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وهذا في إطار مهام الخدمة العمومية التي توكلها لها خدمة لمصالح الحرفيين، لاسيما البلديات في تطوير النشاطات الحرفية على المستوى إقليمها، بداء بتسجيل الحرفيين إلى دعمهم ومرافقتهم في عملية التأهيل وتطوير المنتج وتسويقه، بالإضافة إلى خلق فضاءات ونشاطات وتظاهرات اقتصادية تساهم في التنمية المحلية[25]. فهي تعمل على أن تكون السند الحقيقي والفعلي لأصحاب المهن الحرفية وتسهر على أن تجعل هذه الشريحة تمارس مهامها في إطار منظم بمنحهم بطاقات حرفية لممارسة نشاطاتهم في إطار قانوني، تساعد الحرفيين من اجل الاستفادة من تكوين لتحسين المستوى وتجديد معلوماتهم انطلاقاً من مبدأ الاستثمار في الإنسان قبل المال باعتباره الرأسمال الحقيقي في القطاع، كما تقوم بتسطير برامج عملها وفقا لمقتضيات القطاع في الإقليم الذي يخول لها قانوناً الإشراف عليه.
كما أنشأت الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف عام 1997[26] والتي تعمل بالتنسيق مع 48 غرفة محلية لصناعة التقليدية والحرف موزعة على المستوى الوطني. فهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية. وهي منتدى تمثيل المصالح المهن التقليدية والحرف، وهي الشريك الأمثل للسلطات الإدارية والتقنية الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتقوم بمهمة الخدمة العمومية وفقا لدفتر شروط تبعات الخدمة العمومية.

- **مهام غرف الصناعة التقليدية والحرف:**

تضطلع غرف لصناعة التقليدية والحرف الولائية في إطار السياسة الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية والحرف، بالمهام الآتية[27]:

- تمسك سجل الصناعة التقليدية والحرف وتسيره؛
- تقوم بالتصديق على منتجات الصناعة التقليدية وتسلم كل الوثائق أو التأشيرات المتعلقة بنوعية الخدمات؛
- تعرض على السلطات العمومية ذات الصلة بالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف كل التوصيات أو الاقتراحات المحبذة في مجال التشريع والتنظيم؛
- تنشر وتوزع كل وثيقة أو مجلة أو دورية تتصل بهدفها؛
- تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية؛
- جميع المهمات المسندة إليها من طرف الدولة بعنوان النشاط الاقتصادي والاجتماعي للصناعة التقليدية في شكل الترقية والتنشيط الاقتصادي والتكوين وتحسين المستوى والتمهين، وذلك بضمان تسيير الفضاءات: دار الصناعة التقليدية، مركز الشراء، مركز الصناعة التقليدية[28]؛
- وتشارك في ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتطويرها على مستوى دوائرها الإقليمية من خلال تكليفها بنشاطات محددة في دفتر شروط.

وتسعى الغرفة الوطنية في إطار متابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين في إطار سياسة الوطنية لتنمية الصناعية التقليدية والحرف إلى[29]:

- مسك البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وتنظيمها؛
- تزود السلطات العمومية، بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات، بالمعلومات والآراء والمقترحات المتعلقة بالمسائل التي تخص بطريقة مباشر أو غير مباشر قطاع الصناعة التقليدية والحرف على الصعيد الوطني؛
- تلخيص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف الصناعة التقليدية وتشجع التنسيق بين برامجها ووسائلها؛
- إنجاز كل ما يهدف لترقية القطاع وتنمية انتشاره في اتجاه الأسواق الخارجية؛
- تنظيم والمشاركة في اللقاءات والتظاهرات الوطنية والدولية؛
- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعين ممثليها لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية؛
- تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، ويؤشر ويصادق عليها، وتكون مخصصة للحرفيين لاستعمالها في الخارج؛
- تنشئ مؤسسات ذات طابع حرفي وتديرها كمدارس التكوين ومؤسسات لترقية الحرفيين، لاسيما قاعات العرض والبيع ومناطق النشاطات الحرفية؛

- وتحدث عند الحاجة، مؤسسة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات الوطنية والدولية.

❖ وتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف:

ظل قطاع الصناعة التقليدية والحرف وإلى وقت قريب لا يعرف استقرارا في تنظيمه كما أنه لم يكن يخضع إلى وصاية واحدة، وإن كان ذلك يمكن إرجاعه إلى طبيعة نمط التسيير الاقتصادي العام الذي انتهجته البلاد في الوقت سابق، فإن تخليها عنه وانتهاج البلاد لنمط اقتصادي مغاير قد أثر بعمق في كيفيات الأولويات، ونتيجة ذلك أعيد النظر في مدى الأولوية التي ينبغي أن تمنح لهذا القطاع، حيث تم إعادة تنظيمه وخصوصا من حيث الهيكلة التي تسهر على تنظيم نشاط الحرفيين.
ومن خلال صدور المرسوم التنفيذي 97-100، الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف، ثم صدور المرسوم التنفيذي 97-101، والذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.
تزود غرف الصناعة التقليدية والحرف الولائية بالأجهزة التالية: الجمعية العامة، المكتب، واللجان التقنية، الرئيس والمدير فتنظيمها يجمع ما بين الجانب الإداري الذي يشرف عليه المدير والتمثيل الحرفي المنتخب يشرف عليه الرئيس، يسهر طاقم الإداري بتنفيذ برامج الغرفة ويوفر الخدمات للحرفيين، أما الهياكل المنتخبة فتتمثل في الجمعية العامة المنتخبة لمدة 4 سنوات من الحرفيين المنتمين للدائرة الإقليمية للغرفة ومن الأعضاء والشركاء، الذين ترى الغرفة أنهم يخدمون مصالح الحرفيين ولا ينبغي العمل بدونهم. وأما أجهزة الغرفة الوطنية تتكون من أعضاء الغرف الولائية.

2) غرف الصناعة التقليدية والحرف وترقية النشاطات في الجزائر:

2-1) ترقية الموارد البشرية:

أصبح التكوين مرادفا للاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، حيث أن مرافقة الموارد البشرية عن طريق التكوين للرفع من مستوى تأهيل الحرفيين يكتسي طابع الأولوية بغرض استمرار وإيصال المعارف وتكييف ممارسة النشاط الحرفي مع التحولات الاقتصادية الجارية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري عند محاولة الاستجابة للمستجدات الحاصلة، وانتباه إلى هاته الأمور قامت الغرفة بتبني مجموعة من

البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات الغرفة ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته عن طريق برامج دعم روح المقاولاتية.

✣ برنامجCree/Germe أنشئ وحسن تسيير مؤسستك لدعم روح المقاولاتية:

وهو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة، وضع من قبل المنظمة الدولية للعمل(OIT) [30]، ويقدم منهجية متكاملة في التكوين ووسائل مستعملة بنجاح على المستوى العالمي، موجهة لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة، ويهدف إلى دعم ومساندة هياكل ترقية هذا النوع من المؤسسات، وكذا نحو التحسين المستمر لسيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيري المؤسسات عبر ثلاثة مراحل[31]:

1. اختيار الفكرة المناسبة (TRIE) للمقبلين على إنشاء المؤسسات؛
2. إنشاء المؤسسة (CREE) وخاصة لحاملي المشاريع؛
3. والتسيير الأحسن للمؤسسة (GERME)لمسيري المؤسسات.

يعمل برنامج "**حسن تسيير مؤسستك**"على البحث عن الهيئات المهتمة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويدهم بمكونين مدربين على منهجية "حسن تسيير مؤسستك"، كما يوّفر جملة من الدعائم التكوينية لكل من المكون وحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات، ملخصة في أدلة خاصة بكل مرحلة من مراحل المنهجية الثلاث وتشمل مختلف وظائف المؤسسة إلى جانب المرافقة ما بعد التكوين.

وقد تبنت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا) كحل لدعم روح المقاولاتية لدى الحرفي والتحكم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وانتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكم في السعر والإنتاجية وغيرها[32]. ويؤسس هذا الاتفاق على تكوين مكونين ومرافقين اقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعة التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب.

✣ برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) لدعم التنمية المحلية والتهيئة الإقليمية:

هو برنامج تم اقتراحه سنة 2007 كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، ويرتكز أساسا على تنسيق التآزر داخل نفس فرع النشاط وفي نفس الموقع بين الحرفيين وبيئتهم المحلية (خدمات خاصة، عامة، سلطات، هيئات دعم..)، وبعبارة ابسط هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات المتوخات، بمساعدة منشط تعينه الغرفة للإشراف على هذه

اللقاءات إلى جانب وجود مجموعة للتنسيق، وتم على إثره وضع 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف: ترميم البنايات، النسيج الوبري، صناعة الزرابي، الحلي التقليدية، صناعة الطين والفخار، صناعة النحاس، حرفة العمارة.

- **برنامج (NUCLEUS) لدعم تآزر الحرفيين:**

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا) والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، ويعرف على أنه مركز اتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يكّلف من طرف الغرفة.
والنوكلس هو عبارة عن نواة اتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين آداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة، كما له أهداف جّمة يجنيها الحرفيون المنخرطون فيه والمتمّثلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمّثل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12–30 مقاول[33].
وقد تم تبني هذه المقاربة في أواخر سنة2007، وبعد عام من طرح الفكرة على 13 غرفة شريكة، 126 نوكلس بدأ يشتغل يجتمع فيه 1200 مقاول يتوزعون على 3 مناطق (شرق، غرب، وسط)، وهذا نوكلس يحتوي على 37 حرفة مختلفة.

- **والتمهين:**

يكتسي التكوين والتأهيل في الحرف أهمية كبيرة للاستجابة لمقتضيات السوق، غير أن الملاحظ أن مستوى التأهيل والمهارات في عديد من الأنشطة الحرفية يعتبر غير كاف بل إن أعداد الحرفيين ونوعية منتجاتهم وخدماتهم في تراجع، ولعل أهم مثال عن ذلك حرف البناء والأشغال العمومية وكثير من الخدمات الأخرى.
يشكل التكوين المهني خصوصا عن طريق التمهين لدى الحرفيين المعلمين أهم الإجابات المقدمة لمعالجة هذه الإشكالات. ومن جانب آخر يعتبر التكوين المستمر للحرفيين والحرفيين المعلمي، سواء في أساليب التقنية للحرفة أو في مجالات التسيير أحد أهم الإجابات لمعضلة تحسين النوعية وديمومة ممارسة الأنشطة[34].

إن التجسيد الميداني للاتفاقية الإطار بين وزارتي التكوين المهني والسياحة والصناعة التقليدية والتي تنص في مادتها الأولى أن موضوع الاتفاقية هو تحديد إطار التشاور والشراكة والتنسيق بين القطاعين. وأهم محاور هذه الاتفاقية هي:

- إدماج فروع الصناعة التقليدية على مستوى مراكز التكوين المهني؛
- ترقية نمط التكوين عن طريق التمهين، إدماج الحرفيين المعلمين في برامج التكوين والتمهين؛
- ملائمة البرامج وتحيينها وتكوين المؤطرين.

تعتبر غرف الصناعة التقليدية والحرف هي الوسيط المنفذ لبرامج التمهين المسطرة على مستوى الوصاية وذلك بالاتصال المباشر مع الحرفيين المعلمين من جهة ومع مراكز التكوين المهني أخرى، حيث أن يمكن الحصول على شهادة تأهيل مهني عن طريق التمهين لدى حرفي في حالة التمهين أواكتساب مهارة شخصية أي عصامي.

إن هذا الجمع بين أرباب الصنعة وكذا مراكز التكوين المهني هو السبيل الأفضل لسد الفجوة في النوعية التكوين التي تظهر كلما قام بعملية التمهين أحد الطرفين على حدا، فإذا ما وضع المتمهن لدى الحرفي المعلم فغالبا ما يتعلم التقنية دون الحصول على الأبعاد النظرية التي تسمح بالطور والتطوير في عمله.

لما يوضع المتمهن في مركز التكوين المهني، إذ غالبا ما يطغى عليه التعلم مع افتقار نسبي للتمكن من تقنيات الصنع. ولهذا فان الاستفادة من ايجابيات كل طريقة تمهين والجمع بينهما هو الأفضل بالنسبة للمتمهن وللمجتمع.

2-2) التظاهرات الوطنية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف:

لطالما كان الترويج من أهم المقومات التي اعتمدها قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. وفي هذا الإطار، يتم سنويا تسطير برامج مكثف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية والدولية من طرف غرف الصناعة التقليدية والحرف، وذلك بهدف:

- ترقية المنتج التقليدي في الأسواق المحلية والدولية؛
- وإعادة الاعتبار لقطاع الصناعة التقليدية وإدماج النشاطات الحرفية في الحياة الاقتصادية من خلال: خلق مناصب الشغل، إعادة الاعتبار للمنتج التقليدي وتكييفه مع المتطلبات العصرية.

ويمكن للحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية، أو طلب الاستفادة من أروقة العرض–بيع المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

تنظم الغرف وتؤطر جملة من التظاهرات الترقوية على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني والدولي قصد التعريف بمنتجات الحرفيين وتسويقها، فالحرفيون المقيدون في سجلات الصناعة التقليدية والحرف الراغبون في إبراز قدراتهم التقنية والكشف عن مهاراتهم الفنية والاحتكاك بأصحاب الخبرات والمؤهلات وكذا تحسين مداخلهم، يتوخى لهم المشاركة في التظاهرات التي تقام خصيصا لهذه الفئة، ملتزمين بدفع مصاريف المشاركة ومحرر استمارة المشاركة، ومن أهم التظاهرات نجد:

- **الاحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية:**

والذي أعلن عنه منذ سنة 2007، وحدد يوم 09 نوفمبر كيوم للاحتفال بذلك سنويا ويتم خلاله أيضا تقديم الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية، ويهدف الاحتفال بهذا اليوم إلى إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حياتنا وكذا إعادة الاعتبار للحرف المهددة بالزوال، كما يعتبر فرصة لترويج وبيع منتجات الحرفيين[35].

- **تنظيم الصالونات المحلية والوطنية المتخصصة:**

هدفها معرفة الجيدة بالعراقيل التي يواجهها الحرفيون فيما يخص تسويق المنتجات والتموين والحصول على المعلومات وكذا الترويج، الانشغال بتنظيم الحرفيين في هيئات وجمعيات، كالصالون الوطني للنحاس بقسنطينة، الصالون الوطني للصناعة التقليدية الصحراوية بتمنراست، الصالون الوطني للزربية بغرداية، الصالون الوطني للتزيين البيتي بالعاصمة...الخ[36].

- **تنظيم الصالون الوطني للحرف:**

الذي يعتبر حلقة وصل بين الحرفي ومحيطه (ممونين، زبائن، هيئات خاصة) وفرصة لتقديم عروض في ورشات حية أمام الزوار، بالإضافة إلى التوعية بمكانة القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني.

- **التشجيع على تنظيم الاحتفالات بالأعياد المحلية:**

وما لها من دور في إعادة إحياء الحرف المهددة بالزوال والمحافظة على بعض المهن الممارسة ببعض المناطق المحلية، ومن بين الاحتفالات المحلية التي تقام ببلادنا نجد: الاحتفال بعيد الفخار بتيزي وزو، عيد الكسكسى بميلة، عيد الحلفة بسعيدة وغيرها.

- **تنظيم أسابيع الصناعة التقليدية الجزائرية بالخارج:**

التي تدخل في إطار اتفاقيات التعاون مع البلدان وعقد شراكات والبحث عن أسواق بها فضلا عن الاستفادة من تكونين المكونين مع البلدان التي تتوّفر على نظام ناجح للتأطير والتنظيم والتنشيط للنشاطات الحرفية.

- **تنظيم الصالون الدولي للصناعة التقليدية:**

يأتي هذا الصالون لتتويج سلسلة التظاهرات المتخصصة، حيث أنه يعبر عن أحسن ما تقدمه الصناعة التقليدية من منتجات، ويهدف إلى ترقية منتجات الصناعة التقليدية والفنية وخلق فرص التعارف بين محترفي الصناعة التقليدية إلى جانب تبادل الخبرات بين الحرفيين والأجانب، فضلا عن المشاركة في الصالونات الدولية المقامة بدول صديقة بهدف الترويج لمنتجات الحرفيين في الخارج، كما يتم تنظيم على هامش الصالون مسابقة الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية لمكافأة أحسن الأعمال المنجزة سواء من قبل الحرفيين أو تعاونيات أو مؤسسات الصناعة التقليدية، إن الهدف منح الجائزة يكمن في تنشيط وإنعاش إبداعية الحرفيين، وتنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع التقليدي.
تلزم الحرفي أو مقاولة أو تعاونية حرفية للمشاركة في هاته التظاهرات التقيد في سجلات الصناعة التقليدية والحرف لمنطقة مزاولة النشاط ودفع مصاريف المشاركة ومحرر استمارة المشاركة.

- **وأروقة عرض–بيع المنتجات الحرفية:**

تحفيزا ودعم النشاطات الحرفية التقليدية، دعمت السلطات العمومية هياكل قطاع الصناعة التقليدية بمساحات ترويجية متواجدة بمختلف جهات الوطن على مستوى الغرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، عن طريق فتح أروقة عرض_بيع بها والتي من خلالها يوضع تحت تصرف الحرفي الذي لا يملك مكان لعرض وبيع منتجاته، أو أن ورشته واقعة في مكان لا يتيح له التعريف بأعماله، مساحة للترويج والبيع، وبهذا يمكن للحرفي الذي يمارس أحد أنشطة الصناعة التقليدية الفنية أن يقوم بـ[37]:

- ✓ إيداع منتجاته على مستوى الأروقة ومن ثم يبيعها، بيع منتجاته للأروقة التي تقوم بامتلاكها وتعيد بيعها؛
- ✓ تأجير جزء من مساحة الأروقة يبيع فيها منتجاته.
- ✓ وعلى أن يتم تحديد العرض ومدته وكذا هامش الربح وفق عقد مبرم بين الأروقة والمقاول، سواء كان حرفيا فرديا أو تعاونية أو مؤسسة أو حتى جمعية.

2-3) ترقية نظام المعلومات:

لقد تعرض قطاع الصناعة التقليدية لهزات عديدة، أفقدته موارده البشرية التي تحول الكثير منها إما لقطاعات التجارة أو العمل المأجور. يشكل إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف الانطلاقة الأولى في إعادة الاعتبار للقطاع وإقامة اللبنات الأولى لنظام المعلومات، حيث كان دور هذه الغرف في تأسيس أنوية من الحرفيين الناشطين قصد الاستماع إلى انشغالاتهم والتفكير الجماعي مع أصحاب المهنة الحقيقيين قصد رسم مستقبل القطاع[38]. واعترافا بهذا الدور الهام الذي تلعبه المعلومة إيجابا أو سلبا، لم يكن أمام المشرع إلا وضع الآليات التي تمكن معدي السياسات الاقتصادية القطاعية للصناعة التقليدية من الحصول على المعلومات الضرورية في وقتها ومن مصدرها الموثوق. تحمل هذه الآلية اسم سجل الصناعة التقليدية والحرف على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف[39]. يربط هذه القنوات المعلوماتية بطاقية مركزية هي البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والموضوعة على مستوى الغرفة الوطنية. ولا عجب أن نقرر أن أهم عملية تقوم بها الغرف مثلما هو موضح في المرسومين التنفيذيين 97-100 و97-101 هي مسك وتسيير هذه القناة المعلوماتية.
وهذه المهمة التي أقرتها الدولة وأوكلتها لغرف الصناعة التقليدية والحرف، تشكل مهمة غاية في الأهمية في مجال توجيه الدعم وتطوير الخدمات. وتجعل من الغرف رابطا محليا أساسيا في توفير المعلومات، ومصدرا مهما لإنتاج المعلومة وتحليلها مما يجعلها في النهاية موردا للتحاليل المتعلقة بالتنمية القطاعية المحلية. وعلى أساس ذلك ستؤدي هذه الغرف في الحقيقة دور المزود بالمعلومات الضرورية لنشاط المرصد في الولايات.
وإن احتضان الغرف لمهام مسك وتسيير سجل الصناعة التقليدية والحرف يؤهلها لأن تكون نقطة ارتكاز محورية محليا للقيام بأنشطة الترقية والترويج ودعم الأنشطة أثناء حضانتها وإنشائها إلى غاية تطورها وانتقالها. وحيث تسمح هذه المعلومات بحساب عدة مؤشرات إحصائية كلية المتمثل في عدد مناصب العمل المنشأة خلال السنة، عدد مناصب العمل الملغاة خلال السنة، معدلات نمو إنشاء مناصب العمل ومعدلات نمو الملغى منها، ومؤشرات إحصائية جزئية: عدد الحرفيين حسب ميادين النشاط الثلاث، عدد الحرفيين حسب قطاعات الأربعة والعشرون، عدد الحرفيين حسب المهن داخل كل قطاع نشاط، عدد الحرفيين الفرديين، عدد التعاونيات وكذا عدد المؤسسات.

خاتمة:

تحليل ما سبق يظهر أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يشكل في الجزائر قطاعا اقتصاديا واعدا يمتلك فيه مؤهلات تمكنه من أن يلعب دورا أساسيا في التنمية المستدامة للبلاد ويشكل لها ميزة تنافسية كبيرة في حال ما إذا وجد الدعم الضروري، وحاليا بات القطاع يحتل مكانة هامة ببلادنا منذ سنة 1996. وهذا لقدرته على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل، كما انه يساهم في الإنتاج المحلي والدخل العام، بالإضافة إلى ذلك تمثل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد ويحقق الاستقرار السكان ومساهما رئيسيا في ازدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمكن القول بأنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعدّ قطاعا اقتصاديا بكل معنى الكلمة يمكن المراهنة عليه واعتباره ركيزة تنموية هامة في الإقتصاد الوطني في حالة ما إذا توفّر له الدعم والتأطير الملائمين.
ونظرا للأزمات التي تعرض لها قطاع الصناعة التقليدية، عملت الدولة على السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة للقطاع بوضع حد للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الحرفية عن طريق إحداث آلية جديدة لترقية القطاع المتمثلة في غرف الصناعة التقليدية والحرف، لدى يشكل إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف الانطلاقة الأولى في إعادة الاعتبار للقطاع وإقامة اللبنات الأولى لنظام المعلومات، حيث كان دور لهذه الغرف في تأسيس أنويه من الحرفيين الناشطين قصد الاستماع إلى انشغالاتهم والتفكير الجماعي مع أصحاب المهنة الحقيقيين قصد رسم مستقبل القطاع.

علاوة على ما سبق، يمكننا القول أن غرف الصناعة التقليدية والحرف من أنجح الآليات التي أنشأتها الدولة الجزائرية لترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف باعتبارها أكثر نجاعة للمهنيين في تمثيل مصالحهم تمثيلا مهنيا، نظرا لأهميتها في تمثيل الاقتصاد الوطني، وتنشئ وتطور العلاقات الاقتصادية بين المنضمين أو المنتمين إليها وبينهم وبين المنتمين في غرف الصناعة التقليدية والحرف في نفس الدولة، أو بينهم وبين نظرائهم في دولة أو دول أخرى، كما تعتبر أهم مرشد للمستثمرين في المجالات التي تمثلها في إطار اقتصاد السوق تسيطر عليه حرية التقاول والخيارات الخاصة وكثرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى تقديم آرائها واقتراحاتها في المشاريع والقوانين الاقتصادية، لهذا يمكن القول أن غرف الصناعة التقليدية والحرف يمكن أن تكون الشريك الأمثل للدولة في تنفيذ سياستها الترقوية الخاصة بالمؤسسات الحرفية، إذا تم تنظيم الغرف على أسس تسمح بمشاركة كل مهنيين القطاع وتأهيل إطاراتها، كما يجب أن تحضى بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في ترقية القطاع، وذلك من خلال:

- تعزيز الثقة بين الأجهزة المنتخبة للغرفة والسلطات العامة، يجب إسناد مهمة اختيار وتعيين الإطارات الإدارية لرئيس الغرفة، الذي يتولى توجيههم ورقابتهم وتحديد مهامهم وحتى فصلهم في حالة ارتكابهم لأخطاء مهنية، أو يتم إشراك الأجهزة

المنتخبة في اختيار الإطارات التي تتولى تسيير وإدارة مختلف المصالح الإدارية إما باستشارتهم، أو باقتراح شخصيات أكفاء لممارسة مثل هذه المهام؛
- إلزامية الانخراط للمهنيين في غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- رفع مستوى التعليمي للترشح لمنصب رئاسة الغرف في ظل انفتاح السوق على المؤسسات الأجنبية؛
- رسكلة وتكوين أعضاء غرف الصناعة التقليدية والحرف في التقنيات الجديدة التي تمس المهنية، خاصة في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بدلا من تكوين إطارات الوزارة لمرافقة المهنيين؛
- تخفيف أو تقليل من مهام غرف الصناعة التقليدية والحرف بما يتناسب مع الإمكانيات المادية والبشرية للغرفة؛
- تنصيب لجان خاصة من الوزارات الوصية على رقابة نشاطات غرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشكيل ثلاث لجان في غرفة الصناعة التقليدية، لجنة لصناعة تقليدية وأخرى للصناعة الفنية والأخرى للحرف؛
- تشجيع ومساعدة غرف الصناعة التقليدية والحرف المبادرة في إنشاء غرف مختلطة مع مثيلتها من الغرف في الدول الأجنبية؛
- تشجيع ومراقبة إنشاء الجمعيات على أسس قوية لأنها اللبنة الأولى لغرف الصناعة التقليدية والحرف؛
- العمل على نشر روح المقاولاتية من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع على المبادرة والإبداع والابتكار، وبين طلبة الجامعات، إما بتدريس المقاولاتية أو إنشاء دار المقاولاتية داخل الحرم الجامعي للتقريب بين الجامعة وسوق العمل، من خلال حملات تحسيسية تتم باستعمال الأشرطة الوثائقية والمحاضرات؛
- ضرورة تخصيص برنامج تكويني نوعي يركز على خصوصيات ومميزات المقاول حتى يضاف للمهارات الخاصة بالجانب التقني للتسيير ؛
- وتطبيق دورات تكوينية متخصصة في المقاولاتية في الجامعات ومراكز التكوين المهني قصد توسيع الفئة المستفيدة وتكييف هذه الدورات مع المستوى التعليمي وسن المتكونين.

الهوامش والمراجع:

1 الأمر96-01 المؤرخ في 19 شعبان1416 هـ الموافق لـ 10جانفي 1996م المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية رقم 03-1996).

2 هيكل محمد، «مهارات إدارة المشروعات الصغيرة»، ط. مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2003، ص 142.

3 بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف (1992–2009)»، ورقة بحثية في أشغال الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية المنظمة من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعة والتعدين، دمشق، 06-08 أكتوبر 2009.

4 الأمر96-01، مرجع سابق.

5 قويقح نادية، «إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية-حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 16.

6 LABRUFFE Alain, «Artisanat et développement des ressources humaines», 6eme rencontre de l'artisanat, 05 mars 2008, Alger, 2008.

7 بن زعرور شكري، «إشكالية تصدير المنتوج التقليدي: نظرة كلية»، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 10.

8 سالم عطية حاج، «الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية»، مجلة الحرفي، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص 12.

9 بن زعرور شكري، «الوظيفة التقليدية بين إشكالية التضاد والجزم المنتظر»، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 23.

10 بهدي عيسي، «رسم ملامح نموذج للتسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الاقتصادية وفق التنظيم الشبكي»، أطروحة دكتوراه علوم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 149-150.

11 بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف (1992–2009)»، مرجع سابق.

12 شيبان آسيا، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 114.

13 الجريدة الرسمية رقم 42 المؤرخة في 18 ماي 1965.

14 بن العمودي جليلة، «إستراتيجية تنمية قطاع صناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010: دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي "SPL" بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 75.

15 بهدي عيسي، مرجع سابق، ص 150.

16 شيبان آسيا، مرجع سابق، ص ص 116-117.

17 بهلول محمد بلقاسم، «سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر»، الجزء 1، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 73-74.

18 المرسوم الرئاسي 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992، الجريدة الرسمية رقم 56.

19 بن العمودي جليلة، مرجع سابق، ص.ص: 131-137.

20 ارجع إلى:
- شكري بن زعرور، «تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009»، ط. طباعة الغرفة الوطنية، الجزائر، ص 7؛
- & شيبان آسيا، مرجع سابق، ص 110.

21 بن زعرور شكري، «تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر: 1992-2003»، الندوة العربية حول «الصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية»، تونس 12-13 مارس 2003.

22 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، «قطاع الصناعة التقليدية: حصيلة وأفاق»، وثيقة محضرة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، 2009.

23 المرسوم التنفيذي92-10 المؤرخ في 04 رجب1412 هـ الموافق لـ 09 جانفي 1992م (الجريدة الرسمية 04-1992)

24 المرسوم التنفيذي97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية 18-1997).

25 الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تحت شعار حول «الصناعة التقليدية.. مشروع مستقبل»، الجزائر، 21-2009/11/23.

26 المرسوم التنفيذي 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417هـ الموافق لـ 29مارس 1997م الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية 18-1997).

27 المرسوم التنفيذي 97-101 السابق ذكره.

28 المرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 22 شوال 1430هـ الموافق لـ 11أكتوبر 2009م (الجريدة الرسمية 95-2009).

29 المرسوم التنفيذي 97-101 السابق ذكره.

30 بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف (1992– 2009)»، مرجع سابق.

31 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، «دليل الحرفي: التكوين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف»، الجزائر، 2007.

32 بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف (1992–2009)»، مرجع سابق.

33 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، «دليل الحرفي: وكلس»، الجزائر، 2007.

34 BENZAROUR Choukri, «Formation et artisanat: Un modèle qui s'inscrit dans l'avenir», El Hirafi, Alger, numéro spécial, 2001 , p. 19.

35 بن بادة مصطفى، افتتاحية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 04، 2008، ص 3 .

36 بن زعرور شكري، «تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف (1992– 2009)»، مرجع سابق.

37 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، «دليل الحرفي: الدعم في مجال التسويق »، الجزائر، 2007.

38 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، «قطاع الصناعة التقليدية: حصيلة وأفاق»، مرجع سابق.

39 المرسوم التنفيذي 97-272 المؤرخ في 16 ربيع الأول 1418هـ الموافق لـ 21 جويلية 1997م الذي يحدد كيفيات تنظيم البطاقة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية 48-1997).